

نحاس و"هيئة الاتصالات"

أوضح وزير الإتصالات شربل نحاس و"الهيئة المنظمة للإتصالات" أن الوزير هو من يحدّد السياسة القطاعية لتنظيم الخدمات وقواعدها العامة، وله أن يستشير الهيئة والمعنيين، لافتين إلى أن أنظمة الهيئة المالية والإدارية تصدر بمراسيم عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير، فيما تصدر الهيئة، بالتنسيق مع الوزارة وبعد التشاور مع المؤسسات والإدارات المعنية، الأنظمة المتبقية المتعلقة بتنفيذ قانون الإتصالات كأنظمة الترخيص ومواءمة المعدات وإدخالها وجودة الخدمة وحماية المستهلكين.

كذلك، تصدر الهيئة التراخيص التي لا تتطلب قرارات من مجلس الوزراء، وتسهر على تنفيذ هذه الأنظمة والقوانين وتراقب السوق.